اي الزايد لكن انما يقتص منه بعد الدمال موضحته
فان وجب مال بان حصل بشبه عمد او خطا بغير
اضطراب الجاني او عوقل فارش كامل يجب مخالفة
حكمه حكم الاصل فان كان الخطا باضطراب الجاني
فمدر فرق قال المقتص تولدت باضطرابك فانكر ففي
المصدق منهما وجهان قال البلقيني الارجح عندي
تصديق المقتص منه وتعبيري بما ذكر اولى مما عبر
به ولو اوضحه جمع بان تحاملوا على آلة وجروها
معا اوضح ومنكل منهم مثلها اي مثل موضحته
لاقتطه منها فقط اذ ما من جزء الا وكل منهم
جان عليه فاشبه ما اذا اشتركوا في قطع عضو
فلو آل الامر للدية وجب على كل واحد قسطه
كما قطع به البغوي والماوردي لان دية موضحة
كاملة فخلاف المارجحه الامام ووقع في الروضة
عزو الاول للامام والثاني للبغوي وهو خلاف
ما في الرافعي وغيره ويأخذ عضو اشل من
ذكر او يد او غيرهما باشل مثله او دونه
شللا وهما من مرافق وبصحيح هذا ان امن
في الماخوذ نزف دم بقول اهل الخبرة لانه مثل

حقه

حقه او دونه بخلاف ما اذا ابى من ذلك بان لم تشد
افواه العروق بالحسم فلا يؤخذ له وان رضي الجاني اخذا
من استيفاء النفس بالطرف ويتوقبه اي باشل اذا اخذ
باشل دونه او بصحيح فلا ارش للشلل لاستوائهما في الم
وان اختلفا في الصفة لانها لا تقابل بمال لا عكسه
اي لا يؤخذ اشل باشل فوقه ولا صحيح باشل في غير
انف واذن ويسار يمين وسبابة وجفن وان رضي الجاني
برعاية المماثلة كما لا يقتل حر بعبد وان رضي وضع
بزيادة في غير ما ذكر واذن وسبابة الاشل من ذلك
ومالو سري قطع الاشل للنفس فيؤخذ به ذلك لبقاء
المنفعة من جمع الريح والصوت في الاولين ومن في الثالث
بخلافه في الثالث فلو فعل اي اخذ ذلك مما
ذكر لعبد تزهقه بقوله الا باذن من الجاني فعليه
ديته وله حكومة الاشل فلا يضع ما فعل به
قود لانه غير مستحق فلو سري وعليه قود النفس
لتقريبها ظلما اما اذا اخذه باذن الجاني فلا قود
في النفس لاداية في الطرف ان اطلق الاذن وجعل مستوفيا
لحقه فان قال اخذه قودا فعفا فقيل لا شيء عليه
وهو مستوف بذلك حقه وقيل عليه ديته وله
حكومة وقطع به البغوي كذا في الروضة كاصلها

Copyright © King Saud University